

وهو يقع تحت من الشرب والابواب والعظلة واسم ما يتخذ من الابر والجر موضعا لا يرفع اذ ان يوضع
ثم التمر مطلقا سواء كانت العسة بالكوى او لا وكذا اذا اراد ان يغير نافع في التمر فجعلها في ارض اذ
او واحد منه لا يتبرس ما فيه في ارض اذ دخول الماء بخلاف ما اذا اراد ان يفسد كاه او يرفعها حيث يكون
له ذلك في الاصح او ان يفسد بالايام وقد وقعت العسة بالكوى الكوة ثقب البيت والجر كوى
وقد قضى الحاف في المقود والجر ويستعمل في المزارع والجداء فيقال كوى التمر كذا في
المغرب وان لم يوصى بشربه الى ارض له اخرى ليس لها في شرب اي ليس للارض في التمر شرب بل
وبورت الشرب ويوصى بالاشباع بعينه والاشباع ويوصى بالاشباع ولو تروى امرأة على شرب بغير ارض فان
النكاح جائز وليس لها من الشرب شيء ويجب به المثل والصلح عن الكوى الشرب باطل ولو لملاء
ما يفتقر وضربته ارض جارة او نوت لم يضمن قالوا بهذا اذا سقاها شربا معا في التمر رضعا
سبب الاستحباب ارض يضمن **كتاب الاشربة** وهي جمع شراب وهو كل ما يشرب من المباحات
ومن هذا الكتاب به لان فيه بيان احكامها في الناس بين الشرب والاشربة ظاهرة الا ان الشرب في
شرب الحلال وهذا في بيان الحرام فذلك فضلنا وشره عند وفي الشرع الشرب حرام ولو لم
اربعه الاول والجر وهو الشرب ما العسل اذا غلبت بالاملا بان صار اسفلا اعلاه واشتد وقده
وبالزبدى رماة وازالته فانكشف عنه وسكن وهذا عند ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد صار حراما
والاشربة العذوق بالزبد وقال بعض الناس كل اسكر غير المراد بالاشربة كونه صالحا للاسكار
انما سمى بالاشربة اي لشدده وقوته وحرم قليلا وكثيرا ومن الناس من انكر حرمة عينها و
عم ان السكر حرام وهذا باطل وكفر منه وقيل لا يحد فيها ما لم يسكر منه وقال ثمانية السرخى يحد من
شرب منه قليلا كان او كثيرا ويجوز تحليلها عندنا خلافا للثمن فلو ان المصطفى العطش شرب من
الجر مقدار ما يروي فسكر لاحد عليه ولو شرب زيادة على المقدار لم يسكر قالوا ينبغي ان يلزم الحد
والثمن في الظاهر وهو العصير بمراد به النبي من العنب فقد ذكره البسوطان النبي من العنب عصير
ان طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ويسمى بالذوق ومنها المنصف وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه و
المكحور حرام عندنا اذا غلا واشتد بالزبد واشتد على الاختلاف وقال الاوزاعي هو مباح
وهو قول الصحابة والظاهر وبعض المعتزلة والقياسية بالاطبخ باعتبار الغالب لانه لا يفرق بين ان

تخليلها

بغير

بذهب ما ذهب بحر السمس وان ركز في الفتاوى المتأخرة وان قيد بقوله اقل لان ان ذهب
ثباته في ادم حملوا بكل شرب عند الكلى واذا غلا واشتد بكل شرب عند ما لم يسكر خلافا لمحمد والما
وانت انت السكر يفتحين وهو النبي من ما **الزبد** اذا صار سكر او حرام والرابع
بقبح الزبد وهو النبي من ما الزبد والكل في الثلاثة الاخرة حرام اذا غلا واشتد خلافا للاول
ووزاع في النقع ولكن حرمتها دون حرمة الحرة فلا يكره استعمالها ولكن يفضل الحلال في الحرام فيكون
استعملها كما فرجها من هذه الاشربة ولا يجب الحد بشربها ما لم يسكر وتجاها خفيفة في
رواية وغليظة في رواية ومن مثليها عندنا حنيفة وقد لا يكون سكرها ولا يضمن مثلها وعن ابي
يوسف ان يجوز بيعها اذا كان الذي يبيها بالاطبخ اكثر من النصف دون الثلثين والحلال منها اربعة
الاول نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ان طبخ كل واحد منهما ما في طبخه وان اشتد اذا اشرب ما لم يسكر
بلا طبع ولا طرب عندهما وعند محمد وان شرب حرام ولو شرب بالدم والطرب فهو حرام بالاتفاق
النبيذ التمر ينبيذ حرة الماء وغيره ما يلقى فيها حتى ينعى وقد يكون من الزبيب والعسل كذا في
المغرب والثمن في الخليلطان وهو ان يجمع بين التمر والزبد فيطبخ اذ في طبخه وسكر الى ان
يغلي ويشد كذا في شرح السيد نقلنا عن الايضاح والثالث نبيذ العسل والبنين والبر والتمر
الاول والذرة طبخ اوله عند ما اذا كان من غير طهر وطرب في ظاهر الرواية وفي النوادر يحد من شرب
الزبد منها بعد ما اشتد لكل ولا حد على من شرب ما يتخذ من العسل والبر والشعير والفايضة
السكر والبنين والبنين وغير ذلك سكر او لم يسكر كذا في المسوط الشمس الائمة الحرسى وذكر
في الهداية الاصح ان يحد وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد فهو على هذا وقيل على قول ابي حنيفة
لا يحد لبيد الزبدية والضمير اليه الجبل والرابع المستثل العنب وهو حلال وان غلا واشتد
وسكن من الغليظ الذي ذهب ثلثه وبقى ثلثه وهذا عند ما وعند محمد وما لك والثالث
قليلة وكثيره حرام وسئل ابو حفص الكوفي فقال لا يحد شربه فقل له خالفت ابا حنيفة واما يوسف
فقال لا لانها يجلان الاستراوان في زماننا يشربون للغير والقلبي فعله ان حلال فيما اذا
صعد التقوى اما اذا قصد به التلذذ فلا يحد بالاتفاق وعن محمد مثل قولها وعندنا ذكره ذلك
وعنه انه توقف فيه فقال لا احرمه ولا يحد ولو طبخ الحرام وغيره بعد الاستعداد حتى يذهب

بغير
بغير
بغير
بغير